المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد 1 2015

العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة (1980-2010)

قاسم محمد جديتاوي[1]، محمد سليمان طراونة[2]

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من وجود ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الأردني، من خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجز في الميزانية الحكومية والعجز في الميزان التجاري خلال الفترة (1980–2010)، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك، واختبار جرانجر للسببية، تحليل مكونات التباين بالإضافة لاختبار دالة الاستجابة لرد الفعل، إذ أكدت النتائج التجريبية لهذه الدراسة وجود العجز المزدوج في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة، وأثبتت وجود علاقة سببية بينهما، وحددت اتجاهات العلاقات.

الكلمـات الدالــة: العجز التوأم، عجز الموازنـة، عجز الحسـاب التجاري، سببية جرانجر، تحليل مكونـات التباين، منهجيـة التكامل المشترك.

المقدمـة

ظهر مصطلح العجز التوأم أو ما يعرف بالعجز الثنائي خلال الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزا في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، فالعلاقة ما بين الاثنين تعد من المواضيع البالغة الأهمية، كما أن العلاقة بينهما تظهر الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية، بمعنى: أن أي تغيير في محصلة أحدهما تؤثر بالآخر وبالاتجاه نفسه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والمستوردات والعكس صحيح .

ففي الدول المتقدمة، استهدفت دراسة هذين العجزين تحديد فاعلية السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية وآثارها في الحكومات المتعاقبة التي تتبناها في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا لضمان استمرار النمو الاقتصادي، في حين انبعث الاهتمام بهذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في العديد من الدول النامية ومعاناة اقتصاداتها من مشاكل اقتصادية مزمنة أعاقت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصادات (Hummel, 1997). كما رفد ذلك اهتمام المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتوصية بمقترحات ووصفات جاهزة لإصلاحات هيكلية للدول النامية التي تعاني من عجوزات واختلالات مزمنة في موازناتها الحكومية وموازين مدفوعاتها. وأعطي موضوع تحليل عجزي الموازنة والحساب الجاري أهمية نظرية، وتمَّ تطبيقيه لتبرير برامج الإصلاح الهيكلي التي تبنتها تلك المنظمات الدولية وتدعيمها.

والأردن كغيره من الدول النامية، يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري، وكذلك عجز شبه دائم في حجم موازنته العامة، وقد أدى سعي الأردن إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو والتنمية، في ظل اقتصاد يعاني من شح الموارد الطبيعية والمالية إلى اعتماد هذا الاقتصاد على الخارج، فشح الموارد

---

[1] قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
✉ qjdaitawi@gmail.com
[2] قسم الاقتصاد، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
✉ mohamadtarawneh2012@gmail.com
تاريخ استلام البحث 2013/12/29 وتاريخ قبوله 2014/5/8.

المالية ترتب عليه عجز مزمن في الموازنة العامة أدى تزايد الاعتماد على الاقتراض الخارجي، أما شح الموارد الطبيعية الذي أضعف القاعدة الإنتاجية مُسببًا ارتفاع مستويات المستوردات وبالتالي خلق عجزاً دائماً في الميزان التجاري.

تم تنظيم هذه الورقة على النحو الآتي: القسم الأول تناول مقدمة عن الدراسة، في حين ناقش القسم الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع العجز التوأم، بينما تم الحديث عن تطور عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الأردن في القسم الثالث، والقسم الرابع تحدث عن المنهجية التي استخدمت لتحقيق هدف الدراسة وفي القسم الخامس التحليل القياسي، وفي القسم السادس والأخير تم عرض أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

2. الإطار النظري

تعددت وجهات النظر التي حاولت تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، فهناك فرضية ريكارد للتكافؤ والمدرسة الكينزية التي تبنت فكرة انعكاس العجز في الموازنة على شكل زيادة العجز في الميزان التجاري (Miller, 1989).

1.2 المنهج الريكاردي

تظهر فرضية ريكارد للتكافؤ عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب (Seater, 1993). وتوضح فرضية ريكارد للتكافؤ أن انخفاض المدخرات الحكومية سيترافق مع زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة (تكافؤ الزيادة في المدخرات الخاصة للتناقص في المدخرات الحكومية). ذلك لأن الأفراد يتوقعون بصورة رشيدة، أنه مع انخفاض المدخرات الحكومية فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلاً، كما يتوقعون ارتفاع مستوى الضريبة في المستقبل مع عجز الموازنة، وأن عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات جانبًا لمجابهة الزيادة المتوقعة في الضرائب، بمعنى أن انخفاض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة لا يتعدى كونه تأجيلًا لدفع الضرائب التي خفضت حاليًا ليعاد دفعها في فترة زمنية لاحقة، وبالتالي فإن حجم الادخار المحلي لن يتغير نتيجة للخفض الأولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص، وبذلك يتضح من فرضية ريكارد للتكافؤ عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناجم عن الانخفاض الأولي في الضرائب (Vamvoukas, 1999).

2.2 المنهج الكينزي

أما المنهج الكينزي، فيقول بوجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب التجاري وعجز الموازنة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب التجاري، وهذا ما يُسمّى بتوأمة العجزين، وتفسير ذلك: أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي، وبانخفاض مستوى الادخار الحكومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وبارتفاع معدلات الفائدة (في نظام معدلات صرف مرنة) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح المستوردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من المستوردات، وستصبح الصادرات أقل جذبًا للأجانب وأغلى تكلفة مما يخفض من الصادرات، ونتيجة لزيادة المستوردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري. وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيس في تغيرات رصيد الحساب التجاري، فإن عجز الحساب التجاري سوف يتزايد، وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب التجاري ويترافق معه، ويعاني الاقتصاد من توأمة العجزين: عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري.

3.2 الدراسات السابقة

أثارت العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري قدرًا كبيرًا من الأعمال التجريبية في السنوات الأخيرة، من بين هذه الأعمال التي تناولت موضوع العجز التوأم دراسة عبد الرحيم (1996) التي بينت أن الاتجاه العام لنسبة العجز الإجمالي للموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق في مصر خلال فترة الدراسة كان سالبًا، وبين طلفاح (1995) إلى أن تخفيض سعر صرف الدينار سوف يؤدي إلى تحسين في وضع الميزان التجاري في الأجل القصير

بنسبة أقل من نسبة التخفيض بالرغم من الآثار الانكماشية التي يتركها التخفيض على الناتج المحلي الإجمالي، كما قام طلافحة (1989) بتحليل طرفي الميزان التجاري الأردني الصادرات والمستوردات حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الصادرات الأردنية قليلة المرونة بالنسبة لسعر الصرف وتعتمد على المستوردات بشكل كبير، في حين أن دالة المستوردات الأردنية تعتمد بشكل رئيس على الناتج المحلي الإجمالي فزيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع بما فيها السلع المستوردة، وفي المقابل فإن انخفاض قيمة الدينار الأردني لم يكن له أثر جوهري على قيمة المستوردات الإجمالية، إلا أن هذا الانخفاض أدى إلى تقليل قيمة المستوردات من المواد الخام والسلع الاستهلاكية ولكن بشكل ضعيف.

غير أن السمهوري (1994) بيّن أن انخفاض قيمة الدينار الأردني قد ترك أثرًا عكسيًا على حجم المستوردات الأردنية أي أن انخفاض سعر الصرف الأردني قد أدى إلى زيادة حجم المستوردات على عكس ما تتوقعه النظرية الاقتصادية؛ وذلك بسبب أهمية المستوردات وضرورتها للاقتصاد الأردني، فيما دلت النتائج بوضوح على أن انخفاض قيمة الدينار قد ترك أثرًا واضحًا على حجم الصادرات وفي الاتجاه نفسه الذي تتوقعه النظرية الاقتصادية أي أن انخفاض سعر الصرف أدى إلى زيادة حجم الصادرات، وكشفت نتائج دراسة الطراونة (2007) عن وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وإمكانية استخدام تخفيض عجز الموازنة العامة كوسيلة لتخفيض عجز الميزان التجاري. وفي دراسة المرصد الاقتصادي- الجامعة الأردنية (2010) أوضحت أن التركيز على المدى الطويل يجب أن يُوجّه نحو توسيع الوعاء الضريبي المحلي أكثر من التركيز على رفع معدلات الضرائب، وذلك لتأثير رفع الضرائب سلبًا على تنافسية الاقتصاد الوطني.

وفي دراسة العلاقة بين العجزين في خمس دول نامية (الهند، وأندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، والفلبين) أوضحت النتائج وجود علاقة باتجاه واحد من الميزان التجاري إلى الموازنة العامة باستثناء ماليزيا حيث كانت العلاقة بالاتجاهين (Anoruo and Ramchander, 1998). وقد أكد (Chen, 2006) أن عجز الموازنة العامة ذو تأثير موجب ومعنوي على عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي في الولايات المتحدة واستنتج أن الموازنة العامة تؤثر في عجز الميزان التجاري من خلال الإنفاق والدخل و ليس من خلال سعر الفائدة وسعر الصرف، غير أن نتائج دراسة (Hatemi-J and Shukur, 2002) أظهرت أن اتجاه العلاقة كان من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري في الفترة 1975–1989، بينما كان اتجاه العلاقة من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة في الفترة 1990–1998. وبخلاف الدراسات السابقة التي ركزت على استخدام اختبار السببية أو اختبار التكامل استخدم نموذج من المعادلات الآنية والبيانات الربعية الفترة 1972 إلى 1987 للولايات المتحدة استنتج(Zietz and Pemberton, 1990) أن عجز الموازنة العامة يؤثر في عجز الميزان التجاري من خلال الإنفاق والدخل، وليس من خلال سعر الفائدة وسعر الصرف وباستخدام بيانات لعشرين دولة متقدمه ونامية.

3. عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الأردن

من أجل تتبع تطور عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن خلال فترة الدراسة 1980–2010 يمكن أن نرى من الجداول المدرجة أدناه ما يأتي:

أ. أن الاتجاه العام للعجزين كان التزايد باستمرار حيث ارتفع عجز الميزان التجاري من −544.5 مليون دينار عام 1980 إلى −6060 مليون دينار عام 2010، أي إنه تضاعف12 مره تقريبًا. وبالمثل ولكن بدرجة أكبر تضاعف عجز الموازنة العامة بمقدار 39 مرة عام 2010 عما كان عليه في عام 1980، أي من −38.2 مليون دينار ارتفع إلى −1842.7 مليون دينار، الجدول رقم (1).

ب. تؤكد معدلات النمو السنوية للعجزين النتيجة أعلاه، إذ يتضح أن هذه المعدلات كانت موجبة مع بعض الاستثناءات القليلة ما بين 1990–1995، مما يدل على الاتجاه العام المتزايد للعجزين، جدول رقم (3).

جدول (1)

جدول (1)

العجز التجاري وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	العجز التجاري	عجز الموازنة	الناتج المحلي الإجمالي	العجز التجاري/الناتج المحلي الإجمالي	عجز الموازنة/الناتج المحلي الإجمالي
1980	-544.5	-38.2	1164.8	-0.467	-0.032
1981	-804.9	-30	1448.7	-0.555	-0.020
1982	-878.0	-38.4	1649.9	-0.532	-0.023
1983	-892.7	0.2	1786.6	-0.499	0.000
1984	-780.7	-42.4	1909.7	-0.408	-0.022
1985	-763.6	39.1	1970.5	-0.387	0.019
1986	-594.2	-75.9	2240.5	-0.265	-0.033
1987	-600.7	-95.9	2286.7	-0.262	-0.041
1988	-641.0	-100.2	2349.5	-0.272	-0.042
1989	-592.4	-18.8	2425.4	-0.244	-0.007
1990	-1071.8	49.6	2760.9	-0.388	0.017
1991	-939.7	216.7	2958	-0.317	0.073
1992	-1384.7	67.4	3611.6	-0.383	0.018
1993	-1589.0	69.8	3885.2	-0.408	0.017
1994	-1367.4	44.6	4359.2	-0.313	0.010
1996	-1755.4	16.6	4912.2	-0.357	0.003
1997	-1606.7	-263.4	5137.4	-0.312	-0.051
1998	-1436.5	-296.6	5609.9	-0.256	-0.052
1999	-1336.5	-140.4	5778.2	-0.231	-0.024
2000	-1912.8	-119.8	5998.5	-0.318	-0.019
2001	-1827.0	-155.5	6363.7	-0.287	-0.024
2002	-1635.2	-145.4	6794	-0.240	-0.021
2003	-1887.1	-97.2	7228.7	-0.261	-0.013
2004	-2965.3	-154.1	8090.7	-0.366	-0.019
2005	-4337.7	-977.1	8925.4	-0.485	-0.109
2006	-4497.8	-747.8	10675.4	-0.421	-0.070
2007	-5658.6	-958.4	12131.2	-0.466	-0.079
2008	-6427.9	-1056.5	15593.4	-0.412	-0.067
2009	-5581.4	-1842.7	16912.2	-0.330	-0.108
2010	-6060.0	-1446.9	18762	-0.322	-0.077

البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

ج. تظهر البيانات في الجدول رقم (1) أن نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي قد اتخذت مسارًا خلال الفترة 1995–2010 مغايرًا لمسارها في الفترة الأولى 1980–1994، حيث سجلت الفترة 1980–1994 نسبة لم تقل عن 0.15 بل كانت في معظم السنوات أكثر من 0.25 وكانت بالمتوسط 0.23 بينما انخفضت في الفترة الثانية لتسجل أقل من 0.1، حيث بلغت بالمتوسط 0.095 مما يشير إلى نتائج برامج التصحيح الاقتصادي.

د. أما فيما يتعلق بنسبة عجز الميزان التجاري، فلم تختلف النسب كثيرًا بين الفترتين، إذ سجل عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي بالمتوسط 0.37 في الفترة الأولى، بينما انخفض فقط إلى 0.31% في الفترة 1995–2010، وقد يُعزى ذلك إلى حاجة الأردن الماسة للمستوردات بأنواعها كافة: الاستهلاكية، والوسيطة وخاصة النفطية منها لعدم توافر الإنتاج المحلي الكافي، مما جعل من انخفاض المستوردات وبالتالي عجز الميزان التجاري أمرًا غير ممكن.

جدول (2)
متوسط عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة لسنوات مختارة

السنة	متوسط عجز الموازنة	متوسط عجز الميزان التجاري
1985	-29.76	-780.16
1990	-50.34	-638.38
1995	89.62	-1270.52
2000	-133.72	-1496.84
2005	-134.4	-2045.48
2010	-1171.56	-5427.23

البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

هـ. سجلت معدلات نمو العجز مستويات مرتفعة للفترة 1980–1994 مقارنة مع الفترة 1995–2010، وذلك بالنسبة للعجزين، حيث بلغت بالمتوسط للفترة الأولى،18.13% لعجز الميزان التجاري و10.97% لعجز الموازنة العامة، بينما بلغت بالمتوسط للفترة الثانية 7.78% لعجز الميزان التجاري و–2.93 لعجز الموازنة العامة، علمًا بأن الفترة الأولى قد اشتملت على فترة الازدهار الاقتصادي، وأحداث المنطقة السياسية. كما في الجدول رقم(3).

جدول (3)
معدلات النمو السنوية للعجزين
(العجز التجاري وعجز الموازنة)

السنة	عجز الموازنة	معدل النمو عجز الموازنة	عجز الميزان التجاري	معدل النمو عجز الميزان التجاري
1980	-38.2	-0.21	-545	0.478
1981	-30	0.28	-805	0.091
1982	-38.4	-1.01	-878	0.017
1983	0.2	-213.00	-893	-0.13
1984	-42.4	-1.92	-781	-0.02
1985	39.1	-2.94	-764	-0.22
1986	-75.9	0.26	-594	0.011
1988	-100	-0.81	-641	-0.08
1989	-18.8	-3.64	-592	0.809
1990	49.6	3.37	-1072	-0.12
1991	216.7	-0.69	-940	0.474
1992	67.4	0.04	-1385	0.148
1993	69.8	-0.36	-1589	-0.14
1994	44.6	-0.66	-1367	-0.01
1995	15.2	0.09	-1349	0.301
1996	16.6	-16.87	-1755	-0.08
1997	-263	0.13	-1607	-0.11
1998	-297	-0.53	-1437	-0.07
2000	-120	0.30	-1913	-0.04
2001	-156	-0.06	-1827	-0.1
2002	-145	-0.33	-1635	0.154
2003	-97.2	0.59	-1887	0.571
2004	-154	5.34	-2965	0.463
2005	-977	-0.23	-4338	0.037
2006	-748	0.28	-4498	0.258
2007	-958	0.10	-5659	0.136
2008	-1057	0.74	-6428	-0.13
2009	-1843	-0.21	-5581	0.086
2010	-1447	-0.21	-6060	0.086

البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

و. يحتل القطاع الخارجي أهمية خاصة في النشاطات الاقتصادية الأردنية لضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الأردني، وضيق حجم السوق المحلي، وارتفاع العبء الدفاعي، وتزايد الطلب على السلع الأجنبية (عوض، 1995).

ونظرًا لضخامة العجز التجاري وأهميته، فقد أولته خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة اهتمامًا بالغًا، حيث ركزت على تخفيض العجز التجاري كهدف أساس لها ابتداء من برنامج السنوات السبع (1964–1970) وحتى الخطة الأخيرة (2008–2010)، وقد أدى العجز المزمن في الميزان التجاري الأردني إلى زيادة الضغط على احتياطات المملكة من العملات الأجنبية من جهة، وتزايد حجم المديونية الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي بروز أثرها السلبي الواضح على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحقيقة أن العجز التجاري واضح وملازم لميزان التجارة منذ عام 1968 كما توضحه البيانات الرسمية المنشورة للإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية.

فقد نمت المستوردات بمعدل أقل منه للصادرات لفترة الدراسة حيث بلغ معدل نمو المستوردات (5.1%) سنويًا مقارنة بـ (8.3)% سنويًا للصادرات، وعلى الرغم من هذا، فإن الفجوة ما زالت كبيرة جدًا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ويبين الجدول رقم (4) أن نسبة العجز في الميزان التجاري قد بلغت 34.3 % من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في عام 1995، وارتفعت إلى 40.4% في عام 1998 ثم تراجعت إلى 31.1% في عام 2004. كما يتضح من الجدول نفسه، أن الصادرات لم تُغط بالمتوسط سوى (38.7%) من المستوردات خلال الفترة (1995–2004) وبنسبة 51% في السنة الأخيرة 2010 لقد حققت الصادرات الأردنية، زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، إلا أن التزايد السريع لحجم المستوردات السلعية احتوت تلك الزيادة وفاقتها بشكل كبير، مما أبقى العجز التجاري صفة ملازمة للاقتصاد الأردني مشكلًا بذلك خللًا رئيسا في تركيبته الهيكلية.

جدول (4)

مؤشرات عجز الميزان التجاري لسنوات مختارة

السنة	الصادرات مليون دينار (1)	المستوردات مليون دينار (1)	عجز الميزان التجاري (2)	العجز/ الناتج المحلي الاجمالي
1980	1046.4	2714.4	−1668	33.2
1985	1051.4	2635.2	−1583.8	30.6
1995	1080.8	3259.4	−2178.6	40.4
2000	1352.4	3453.7	−2101.3	37.1
2005	1556.7	3599.2	−2042.5	34.4
2009	1675.1	4072	−2396.9	39.1
2010	2060.9	4041.8	−1980.9	31.1

(1) وزارة الصناعة والتجارة، نشرة الصناعة والتجارة والاستثمار، المجلد الثاني العدد (10).

(2) البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964–2010)، عدد خاص تشرين أول 2010.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج القياسي اعتمادًا على أنسب نموذج لمعالجة البيانات المتاحة المتمثلة في السلاسل الزمنية خلال الفترة (1980–2010) لكل من عجزي الحساب التجاري والموازنة العامة للدولة، بعد اختبار طبيعة البيانات المستخدمة في التحليل (السكون، السببية)، كما تم استخدام تحليل مكونات التباين لتعيين مستوى الخطأ، إضافة إلى دالة الاستجابة لردة الفعل لتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، واشتملت متغيرات الدراسة على:

أ. العجز في الموازنة: وهو عبارة عن حساب مدته سنة واحدة عادة لنفقات مخطط لها، وإيرادات متوقعة، وتقوم بإنشائها الدولة لتحدد أهدافها النقدية خلال عام، وتعتبر الموازنة في حالة عجز عندما تزيد نفقات الحكومة عن إيراداتها، ويحدث فائض الموازنة عندما تزيد إيرادات الحكومة عن نفقاتها، وتدعى الموازنة بالمتوازنة عندما

تتساوى النفقات مع الإيرادات.

ب. العجز في الميزان التجاري: وهي حالة تحدث عند المقارنة بين صادرات الدولة ووارداتها، ويتكون العجز عندما تكون الواردات أعلى من الصادرات.

ويعرف العجز التوأم بأنه "العلاقة المباشرة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري، وهذا ما يُسمّى بتوأمة العجزين. وبدأ الاقتصاديون بدراسته في الثمانينيات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزًا في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري.

ويتزايد الاهتمام بدراسة هذين العجزين في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ففي الدول المتقدمة استهدفت هذه الدراسة هذين العجزين لتحديد فعالية السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية وآثارها في الحكومات المتعاقبة التي تتبناها الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا لضمان استمرار النمو الاقتصادي، وفي الدول النامية انبعث الاهتمام بهذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في العديد من الدول النامية ومعاناة اقتصادياتها من مشاكل اقتصادية مزمنة أعاقت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصاديات (AL-Khatib, 2000). إن شح الموارد المالية بالأردن وما نتج عنها من ضعف القاعدة الإنتاجية قد ترتب عليه ارتفاع قيمة المستوردات مما أسفر عن عجز مزمن في الميزان التجاري (الطراونة، 2007).

وهناك تفسيرات أخرى لآلية ترافق عجز الموازنة لعجز الحساب التجاري يمكن استعراضها فيما يأتي:

1. يرى بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، وبما أن الإنفاق الحكومي من عناصر الطلب الفعال، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تعمل على زيادة مستوى الدخل عبر آلية مضاعفة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الدخل، يزداد مستوى المستوردات، ومن ثم يتسع عجز التجارة الخارجية وعجز الحساب التجاري (Darrat, 1988).
2. ارتباط عجز الحساب التجاري بعجز الموازنة ما هو إلا نتيجة للمتطابقة الكينزية التوازنية. ففي وضع التوازن، ولإيضاح العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يمكن استخدام نموذج كينزي لاقتصاد مفتوح كأساس ومنطلق نظري لهذه العلاقة حيث يفترض في هذا النموذج أن يتوزع الناتج المحلي (Y) بين استهلاك خاص (C) وإنفاق حكومي (G) وإنفاق استثماري (I) وصادرات (X) ومستوردات (M) وفقًا للمتطابقة الآتية:

باستخدام متطابقة الحسابات القومية مقاسة بطريقة الإنفاق يجب أن يساوي الدخل القومي ما يأتي:

$$Y=C+I+G+X-M \quad (1)$$

أو يمكن استخدام معادلة الطلب الكلي:

$$AD=C+I+G+X-M \quad (2)$$

ويمكن إعادة صياغة المتطابقة أعلاه بصورة أخرى وعلى النحو الآتي:

$$Y=C+S+T \quad (3)$$

حيث: (S) الادخار الخاص، (T) الضرائب.

وبمساواة المتطابقتين وإعادة الترتيب يمكن الوصول إلى النتيجة الآتية:

$$(X-M) = (S-I) + (T-G) \quad (4)$$

$$TD = SD + BD \quad (5)$$

حيث إن (SD) تمثل فجوة الادخار (Deficit (S-I) Saving)، وتمثل BD عجز الموازنة العامة (Budget (T-G) deficit)، وتمثلTD عجز الميزان التجاري (Deficit (X-M) Trade).

ويستدل من العلاقة (4) أعلاه أن زيادة عجز الموازنة العامة (T-G) سيؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري، إذ إن زيادة عجز الموازنة عن طريق زيادة الإنفاق أو انخفاض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي ارتفاع المستوردات، ومن ناحية أخرى قد ينتج زيادة عجز الموازنة العامة زيادة سعر الفائدة وسعر صرف العملة المحلية؛ مما ينتج عنه زيادة المستوردات وانخفاض الصادرات. ونتيجة لانخفاض الادخار القومي (بسبب تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي)، عن احتياجات الاستثمار، يختل شرط التوازن (S=I)، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء عجز الموازنة

أولًا ومن ثم نشوء عجز الحساب التجاري.

أي إذا كان $S < I$ يعني: $(X < M)$ ⇦ $(G > T)$ ⇦ ولهذا فإن عجز الموازنة الناجم عن عجز الادخار المحلي وعن تمويل الاستثمار المحلي، يمكن سداده عن طريق زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مديونية الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي (Dornbusch ,.1994).

3. تمثل زيادة الإنفاق الحكومي أو انخفاض إيراداته من الضرائب بعجز في موازنة الدولة. ويدل هذا العجز في الموازنة على انخفاض الادخار المحلي نتيجة لانخفاض الادخار الحكومي باعتبار أن الادخار المحلي مساوٍ لمجموع الادخار الحكومي والخاص، ويرى بعضهم أن العجز في موازنة الدولة سيترافق مع فائض في رصيد حساب رأس المال بدلًا من العجز في ميزان الحساب التجاري وينتج هذا الفائض من زيادة تدفق المدخرات الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، إلى الاقتصاد الوطني وذلك لإعادة التوازن بين الادخار والاستثمار، مما سيؤدي إلى ظهور فائض بحساب رأس المال، ذلك لأن رصيد حساب رأس المال يعاكس رصيد الحساب التجاري (Normandin, 1994).

التحليل القياسي

تم تطبيق بعض الاختبارات مثل اختبارات السببية وتحليل التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل في سبيل بيان العلاقة بين المتغيرات وقياس أثر كل من المتغيرات الاقتصادية التي تشكل نموذج الدراسة وعلاقتها، كما تم تقسيم الدراسة إلى فترتين جزئيتين إضافة إلى الفترة الكلية نتيجة ظهور تغيّر هيكلي في بيانات الدراسة بعد العام 1994–1995، أي بعد البدء ببرنامج التصحيح الاقتصادي الثاني، ثم انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وإبرام الاتفاقيات المشتركة مع العديد من دول العالم كما يأتي: الفترة الكلية لمدة الدراسة (1980–2010)، الفترة الجزئية الأولى (1980–1994)، الفترة الجزئية الثانية (1995–2010).

1.5 الفترة الكلية للدراسة

أولا: اختبار جذر الوحدة: لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية أظهرت نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع أن المتغيرات استقرت على مستويات متعددة، حيث استقر متغير عجز الموازنة عند الفرق الثاني، فيما استقر متغير عجز الميزان التجاري عند الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية كما هو مبين في الجدول رقم (5).

جدول (5)

نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع الفترة الكلية

اختبار الاستقرارية									
Variables	Level			1st Diff			2nd Diff		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
BD	2.62	1.00	No stationary	0.22	0.97	No stationary	-3.78	0.009	stationary
TD	0.96	0.99	No stationary	-4.5	0.001	Stationary	-	-	-

يجب أن يكون استقرار المتغيرات عند المستوى نفسه حتى يتم استخدامها في التحليل

ثانيا: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

أظهرت نتائج اختبارات أكايك وسوارتج حسب الجدول رقم (6) أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو 10 فترات زمنية، وحسب معيار نسبة الإمكانية فهو 4 فترات.

جدول (6)

اختبار فترات التباطؤ الفترة الكلية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-329.929	NA	1.84e+11	31.612	31.711	31.633
1	-297.987	54.758	1.29e+10	28.951	29.249	29.015
2	-296.397	2.422	1.64e+10	29.180	29.678	29.288
3	-296.034	0.483	2.41e+10	29.527	30.223	29.678
4	-287.429	9.834*	1.66e+10	29.088	29.983	29.282
5	-277.525	9.432	1.06e+10	28.526	29.620	28.763
6	-270.615	5.264	9.66e+09*	28.249	29.542	28.529
7	-265.032	3.190	1.13e+10	28.098	29.590	28.422
8	-263.162	0.712	2.37e+10	28.301	29.992	28.668
9	-251.984	2.129	3.63e+10	27.617	29.507	28.027
10	903.310	0.000	NA	**-82.029***	**-79.940***	-81.576*

حيث: (*) تعني عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار

ثالثا: اختبار السببية

أظهر نتائج اختبار السببية عند المستوى عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين ما بين المتغيرات حيث كانت جميع العلاقات باتجاه واحد، من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة عند مستوى معنوية 1٪، كما هو واضح في الجدول رقم (7).

جدول (7)

اختبار السببية الفترة الكلية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
BD does not Granger Cause TD	30	0.162	0.690
TD does not Granger Cause BD		34.372	3.0E-06

خامسا: تحليل مكونات التباين

يستخدم تحليل التباين من أجل معرفة التغير في المتغير التابع الذي يسببه التغيّر في المُتغيّر المستقل أو المُتغيّرات المستقلة وكذلك بيان أكثر المُتغيّرات أهمية في تفسير التغيّر في المُتغيّر التابع. أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (8) أن مُتغيّر عجز الميزان التجاري يفسر 100٪ من أخطاء التباين التي تعزى للمُتغيّر نفسه خلال الفترة الأولى، و 99٪ من أخطاء التباين في الفترة الثانية، كما أن مُتغيّر عجز الموازنة العامة يفسر حوالي 0.30٪ من أخطاء التباين في الفترة الثانية، كما تزايدت القدرة التفسيرية لمُتغيّر عجز الموازنة العامة ليفسر حوالي 0.75٪ من أخطاء التباين في الفترة الثالثة.

جدول (8)

اختبار مكونات التباين الفترة الكلية

Variance Decomposition of TD:			
Period	S.E.	TD	BD
1	489.663	100.000	0.0000
2	749.017	99.693	0.3069
3	918.500	99.246	0.753
4	1076.512	98.775	1.224
5	1236.544	98.303	1.696
6	1405.543	97.973	2.026
7	1585.994	97.727	2.272

8	1780.036	97.544	2.455
9	1989.608	97.404	2.595
10	2216.764	97.295	2.704

في الفترة العاشرة فإن 97.3٪ من أخطاء التباين تعزى للمُتغيّر نفسه فيما فسر مُتغيّر عجز الموازنة العامة حوالي 2.7٪ من أخطاء التباين، وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية لمُتغيّر عجز الموازنة متدنية حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 2.7٪ من أخطاء التباين للمُتغيّر التابع.

سادسا: دالة الاستجابة لردة الفعل

هذا الاختبار يتتبع المسار الزمني للتُغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مُختلِف متغيرات النموذج وكيفية استجابة المُتغيّرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي من متغيرات الدراسة.ومن الشكل رقم (1) الذي يظهر مدى استجابة مُتغيّر عجز الموازنة العامة جراء حدوث صدمة في المتغير التابع عجز الميزان التجاري، وقد أظهر الاختبار عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

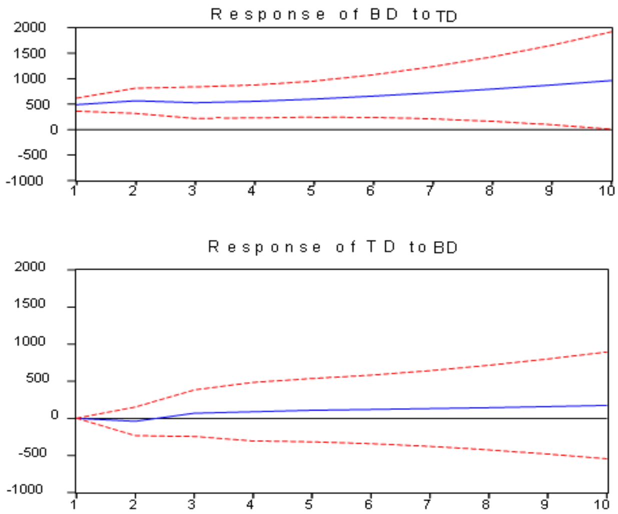

شكل (1)

دالة الاستجابة لردة الفعل في الفترة الكلية

2.5 اختبارات الفترة الجزئية الأولى (1980–1994):

أولا: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية مُتغيّرات السلاسل الزمنية: تظهر نتائج اختبار ديكي–فولر الموسّع أن المُتغيّرات استقرت عند المستوى نفسه، حيث استقر متغير عجز الموازنة عند الفرق الأول، واستقر مُتغيّر عجز الميزان التجاري عند الفرق الأول أيضًا، حيث كانت القيم المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية، كما يظهر ذلك الجدول رقم (9).

جدول (9)

نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع الفترة الكلية

الفترة الجزئية الأولى

Variables	Level			1st Diff		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
BD	-2.04	0.27	No stationary	-4.41	0.005	stationary
TD	-1.14	0.67	No stationary	-4.29	0.006	stationary

ملاحظة: البيانات مقبولة على مستوى 1٪.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل، بالرغم من أنهما مستقرين عند المستوى نفسه (الفرق الأول)، حيث كانت: Trace value أقل من القيمة الحرجة عند مستوى 5٪، كما أظهرت نتائج اختبار Maximum Eigenvalue أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى 5٪ وهذا يؤكد عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل مما يستوجب استخدام اختبار متجه الانحدار الذاتي.

ثالثا: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

أظهر نتائج اختبارات أكايك ووسوارتج حسب ما يشير إليه الجدول رقم (10) أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو 5 فترات زمنية.

جدول (10)

اختبار فترات التباطؤ الفترة الجزئية الأولى

Lag	LogL	LR	FPE	أكايك	SC	HQ
0	-143.327	NA	1.03e+09	26.42319	26.495	26.377
1	-135.177	11.854	4.96e+08	25.66867	25.885	25.531
2	-131.107	4.440	5.49e+08	25.65581	26.017	25.427
3	-122.514	6.249	3.28e+08	24.82077	25.327	24.501
4	-91.261	11.364*	5511513.*	19.86566	20.516	19.455
5	555.915	0.000	NA	**-97.075***	**-96.279***	-97.577*

*: تشير النجمة إلى أنسب فترة تستخدم في التحليل

رابعا: اختبار السببية

تم إجراء اختبار سببية جرانجر من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي للمُتغيّرات عند المستوى، أظهر اختبار السببية المبين في الجدول رقم (11) عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين المُتغيّرات حيث كانت جميع العلاقات باتجاه واحد من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري على عكس نتائج الاختبار للفترة الكلية عند مستوى معنوية 5٪.

جدول (11)

اختبار السببية الفترة الجزئية الأولى

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
BD does not Granger Cause TD	15	**5.150**	0.042
TD does not Granger Cause BD		0.886	0.365

خامسا: تحليل مكونات التباين

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (12) أن مُتغيّر عجز الميزان التجاري يفسر 100٪ من أخطاء التباين التي تُعزى إلى المُتغيّر نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 77٪ من أخطاء التباين في الفترة الثانية تُعزى إلى المُتغيّر نفسه، كما أن مُتغيّر عجز الموازنة العامة يفسر حوالي 22.6٪ من أخطاء التباين، وفي الفترة الثالثة تزايدت القدرة التفسيرية لمُتغيّر عجز الموازنة العامة إذ يفسر حوالي31.2٪ من أخطاء التباين، بينما تراجعت القدرة التفسيرية لمُتغيّر عجز الميزان التجاري يفسر 64.8٪، وفي الفترة العاشرة فإن 60.2٪ من أخطاء التباين تُعزى للمُتغيّر نفسه فيما فسر مُتغيّر عجز الموازنة العامة حوالي 2.7٪ من أخطاء التباين، وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للمُتغيّر عجز الموازنه متدنية حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 39.7٪ من أخطاء التباين للمُتغيّر التابع عجز الميزان التجاري.

جدول (12)

اختبار مكونات التباين الفترة الجزئية الأولى

Variance Decomposition of TD:			
Period	S.E.	TD	BD
1	180.095	100.000	0.000
2	245.884	77.336	22.663
3	284.574	68.717	31.282
4	307.764	64.894	35.105
5	322.178	62.911	37.088
6	331.346	61.781	38.218
7	337.258	61.100	38.899
8	341.102	60.677	39.322
9	343.614	60.408	39.591
10	345.261	60.234	39.765

سادسا: دالة الاستجابة لردة الفعل

هذا الاختبار يتتبع المسار الزمني للتغيّرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرّض لها مُختلِف مُتغيّرات النموذج وكيفية استجابة المُتغيّرات الأخرى لأي تغيّر مفاجئ في أي من مُتغيّرات الدراسة. ومن الشكل رقم (2) الذي يظهر مدى استجابة مُتغيّر عجز الموازنة العامة جراء حدوث صدمة في المُتغيّر التابع عجز الميزان التجاري فإنه سوف تستمر لمدة 3 فترات زمنية.

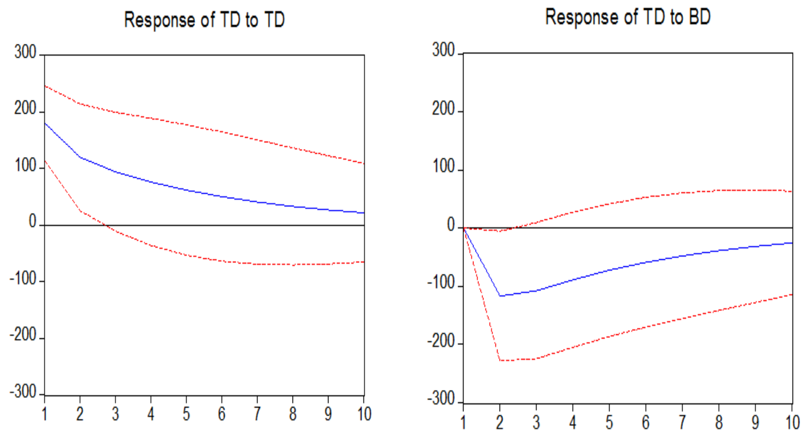

شكل (2)

دالة الاستجابة لردة الفعل للفترة الجزئية الأولى

3.5 الفترة الجزئية الثانية (1995-2010)

أولا: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية مُتغيّرات السلاسل الزمنية

تظهر نتائج اختبار ديكي_فولر الموسّع المبينة في الجدول رقم (13) أن المُتغيّرات استقرت عند المستوى نفسه، حيث استقر كل من مُتغيّر عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري عند الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية.

جدول (13)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع الفترة الجزئية الثانية

Variables	Level			1st Diff		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
BD	-0.76	0.799	No stationary	-4.87	0.0025	Stationary
TD	0.095	0.95	No stationary	-3.013	0.059	Stationary

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل حيث كانت (Trace value) أقل من القيمة الحرجة على مستوى 5٪، كما أن نتائج اختبار (Maximum Eigen value) أظهرت أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى 5٪ وهذا يؤكد عدم وجود

علاقة تكاملية على المدى الطويل مما يستوجب استخدام اختبار متجه الانحدار الذاتي.

ثالثا: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

أظهر نتائج اختبارات أكايك وسوارتج حسب الجدول رقم (14) أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو 4 فترات زمنية.

جدول (14)

اختبار فترات التباطؤ الفترة الجزئية الثانية

Lag	LogL	LR	FPE	أكايك	SC	HQ
0	-175.100	NA	3.31e+11	32.200	32.272	32.154
1	-159.856	22.172*	4.40e+10*	30.155	30.372	30.018
2	-157.819	2.223	7.06e+10	30.512	30.874	30.284
3	-155.054	2.010	1.22e+11	30.737	31.243	30.418
4	-143.960	4.034	7.99e+10	**29.447***	**30.098***	29.036*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5٪ level)

FPE: Final prediction error

أكايك : أكايك information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

رابعا:اختبار السببية

أظهر اختبار السببية عند المستوى عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين المُتغيّرات حيث كانت جميع العلاقات باتجاه واحد، من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة على عكس نتائج الاختبار للفترة الأولى ومنسجمًا مع الفترة الكلية وبمستوى معنوية 5٪ ، كما هو موضح في الجدول رقم (15).

جدول (15)

اختبار السببية الفترة الجزئية الثانية

Null Hypothesis:	Obs.	F-Statistic	Probability
BD does not Granger Cause TD	14	0.068	0.797
TD does not Granger Cause BD		25.094	0.0004

خامسا: تحليل مكونات التباين

أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (16) أن مُتغيّر عجز الميزان التجاري يفسر 100٪ من أخطاء التباين تُعزى إلى المُتغيّر نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 99.8٪ من أخطاء التباين في الفترة الثانية تُعزى إلى المُتغيّر نفسه، كما أن مُتغيّر عجز الموازنة العامة يفسر حوالي 0.146٪ من أخطاء التباين.

في الفترة الثالثة تزايدت القدرة التفسيرية لمُتغيّر عجز الموازنة العامة يفسر حوالي0.18٪ من أخطاء التباين، بينما تراجعت القدرة التفسيرية لمُتغيّر عجز الميزان التجاري يفسر 64.8 ٪، وفي الفترة العاشرة فإن 99.8٪ من أخطاء التباين تُعزى للمُتغيّر نفسه، فيما فسر مُتغيّر عجز الموازنة العامة حوالي 0.249٪ من أخطاء التباين. وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية لمُتغيّر عجز

الموازنه متدنية حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 0.2459٪ من أخطاء التباين للمُتغيّر التابع عجز الميزان التجاري.

جدول (16)

اختبار مكونات التباين الفترة الجزئية الثانية

Variance Decomposition of TD:			
Period	S.E.	TD	BD
1	680.771	100.000	0.0000
2	993.450	99.853	0.146
3	1229.824	99.811	0.188
4	1428.589	99.790	0.209
5	1603.792	99.778	0.221
6	1762.478	99.770	0.229
7	1908.775	99.764	0.235
8	2045.347	99.759	0.240
9	2174.032	99.756	0.243
10	2296.158	99.754	0.245

سادسا: دالة الاستجابة لردة الفعل

هذا الاختبار يتتبع المسار الزمني للتغيّرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مُختلِف مُتغيّرات النموذج وكيفية استجابة المُتغيّرات الأخرى لأي تغيّر مفاجئ في أي من مُتغيّرات الدراسة. ومن الشكل رقم (3) الذي يظهر مدى استجابة مُتغيّر عجز الموازنة العامة جراء حدوث صدمة في المُتغيّر التابع عجز الميزان التجاري فإنه سوف تستمر لمدة 5 فترات زمنية.

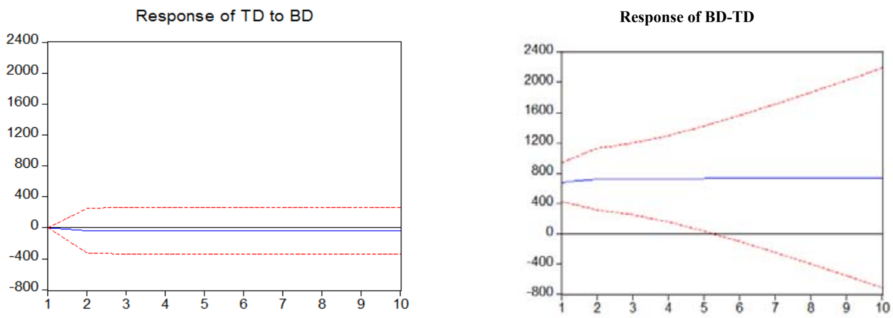

شكل (3)

دالة الاستجابة لردة الفعل الفترة الجزئية الثانية

6. النتائـج والتوصيات

1.6 النتائـج

أ. أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن الاتجاه العام للعجزين كان في تزايد باستمرار حيث ارتفع عجز الميزان التجاري من (-544.5) مليون دينار عام 1980 إلى (6060.0) مليون دينار عام 2010، أي انه يتضاعف (12) مره تقريبا، وبالمثل ولكن بدرجة أكبر تضاعف عجز الموازنة العامة بمقدار (39) مره لسنة 2010 أي من (−38.2) مليون دينار أرتفع إلى (-1842.7) مليون دينار.

ب. إن وجود ظاهرة العجز التوأم Twin Deficits (Phenomenon), أي عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، قد تعود وبشكل رئيس إلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد ألأردني والمتمثلة بصغر حجمه من ناحية وشح الموارد المالية والمادية فيه من ناحية أخـرى.

ج. إن وجود تأثير لعجز الموازنة على عجز الميزان التجاري يمكن تفسيره بأن القاعدة الإنتاجية في الأردن محدودة، وبالتالي فأن إمكانية التصدير قليلة من جانب، ومن جانب آخر فأن الاعتماد على المستوردات كبير، حيث

تشكل ما يقارب بالمتوسط 54% من الناتج المحلي للفترة (1980–2010).

د. يعتبر الاقتصاد الأردني منكشفاً اقتصادياً على العالم الخارجي, حيث شكلت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الأجمالي خلال الفترة ما نسبته 65.6 بالمائة, وهذا يدل على أن الاقتصاد الأردني منكشف اقتصادياً وبدرجة كبيرة على العالم الخارجي.

هـ. قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان التجاري, غير أن هذا التخفيض سيترك أثاراً سلبية على المناخ الاستثماري, حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية .

و. أن الأسباب الحقيقية لنمو الدين العام بصورة مقلقة خلال السنوات القليلة الماضية فتتمثل بتضخم حجم العجز في الموازنة العامة نتيجة لعدد من الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني خلال النصف الثاني من العقد السابق. وقد كان أبرز تلك الصدمات الارتفاعات المتوالية في أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، والتقلب في حجم المساعدات الخارجية من عام إلى آخر، وعدم اتخاذ الحكومات المتتالية إجراءات مناسبة للتخلص تماما من الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية، علما بأن مثل هذا الدعم عادة ما يستفيد منه الأغنياء قبل الفقراء.

ز. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الجانب تتجه من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري في الفترة الجزئية الأولى: وتأتي هذه النتائج منسجمة مع الفرضية الكنزية، أما النتائج في كل من الفترة الكلية والفترة الجزئية الثانية فكانت العلاقة السببية باتجاه واحد من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة، وتنسجم هذه النتائج كحالة استثنائية للاقتصاد الأردني مع الفرضية الكنزية أو الفرضية الريكاردية، كما بينت وجود ظاهرة العجز التوأم، التي قد تعود بشكل أساسي للخصائص الهيكلية للاقتصاد الأردني والمتمثلة بصغر حجمه من ناحية وشح الموارد الطبيعية والمالية من ناحية أخرى.

2.6 التوصيات

أ. الاهتمام بتحسين الإيرادات العامة، ويتطلب إن يرافق ذلك: التركيز على الإنتاجية، وكفاءة استخدام رأس المال، وتنويع القاعدة الإنتاجية بسبب اعتماد الاقتصاد الأردني بشكل مكثف على الخارج في مجال الاستيراد.

ب. أتباع سياسات ضريبية تحفز الاستثمار الأجنبي في الأردن، وإتباع سياسة اقتصادية تعزز من تحسين وضع الموازنة العامة وتقليل العجز في الميزان التجاري الأردني، وأثر غير مباشر على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

ج. استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير استقرار اقتصادي.

د. أن زيادة الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري, خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئا إضافيا على المستثمر، ويزيد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من هامش الربح.

هـ. إصلاح السياسات التجارية من خلال دعم تطبيق القوانين التجارية كقانون منع الاحتكار، وقانون المنافسة، ودعم الصادرات تشريعياً ومالياً وفنياً، وإطلاق حرية التصدير، وتسهيله دون آية أعباء مالية أو إدارية.

و. إعادة توزيع الدعم للمشتقات النفطية: إن حجم الدعم للمشتقات النفطية في تزايد مستمر، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات جادة ومدروسة بدقة لإعادة توزيع مبالغ الدعم على مستحقيه وفق آليات وصيغ عمل تنفيذية وواقعية للحد من النزف المالي الكبير الذي تعاني منه الخزينة العامة الأردنية بسبب استمرار دعم المشتقات النفطية،

كما أن الدعم يستفيد منه رجال الأعمال والمستثمرين والفئات الاجتماعية الثرية بنسب أعلى من الشرائح الاجتماعية الواسعة ذات الدخول المحدودة.

ز. وأخيراً إعادة النظر في السياسة الضريبية على القطاع الصناعي، من خلال دراسة أثر الضريبة على الوضع الاستثماري والتجاري الأردني بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة، والتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة، وذلك بهدف توظيف سياسة الإعفاءات من الرسوم الضريبية والجمركية لتحفيز الاستثمارات في المجالات التي يفتقر إليها الاقتصاد الوطني.

المصادر

السمهوري، وليد (1994). ***أثر التغيير في سعر الصرف الدينار على الميزان التجاري الأردني***، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الطراونة، سعيد (2007). العلاقة السببية بين عجزي الموازنة العامه والميزان التجاري في الأردن 1970-2005، ***مجلة النهضة***، المجلد الثامن، العدد الرابع، ص: 36-40.

طلافحة، حسين (1989). الميزان التجاري الأردني، ***أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص: 7-40. اربد، الأردن.

طلفاح، أحمد (1995). ***أثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني***، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعه اليرموك، إربد، الأردن.

عبد الرحيم، أحمد عبد الرحيم (1996). ضريبة المبيعات وتخفيض عجز الموازنة العامة في مصر، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية***، كلية تجارة بنها، العدد الثاني.

عوض، طالب محمد (1995). ***التجارة الدولية نظريات وسياسات***، دائرة المطبوعات والنشر، ص: 430-436.

المرصد الاقتصادي - الجامعة الأردنية (2011) بعنوان "***الاقتصاد الأردني: نظرة مستقبلية***" متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.amman-stock.com/ showthread. p = 108829 php

AlKhatib, Alkswani. (2000). The Twin Deficits Phenomenon in Petroleum Economy: Evidence from Saudi Arabia ERF, Seventh Annual Conference, Amman.

Anoruo, Emmanuel and Ramchander Sanjay. (1998). Current Account and Fiscal Deficit: Evidence from Five Developing Economies of Asia, ***Journal of Asian Economics***, 9 (3): 487-501.

Chen, David. (2006). Effects of Monetary Policy on the Twin Deficits, ***Quarterly Review of Economics and Finance***, pp 1-14.

Darrat, A.F. (1988). "Have Large Budget Deficits Caused Rising Trade Deficits?" ***Southern Economic Journal***, 54: 879-87.

Hatemi, J. Abdulnasser and Shukur, Ghazi, (2002), Multivariate-Based Causality Test of Twin Deficits in the US, ***Journal of Applied Statistics***, 29 (2): 121-128.

Hummel, William, F. (1997). Twin Deficits, Web Site: http://www.conentric.net/~wHummel/

Miller, S. M. and Russek, F.S. (1989). Are the Twin Deficits Really related? ***Contemporary Policy Issues***, 7: 91-115.

Normandin, M. (1994). Budget Deficit Persistence and the Twin Deficits Hypothesis, Center for Research on Economic Fluctuations and Employment, Universite du Quebec, Montreal, Working Paper No.31.

Seater, J. J. (1993). Ricardian Equivalence, ***Journal of Economic Literature***, 31: 142-190

Vamvoukas, G. (1999). The Twin Deficits Phenomenon: Evidence from Greece, ***Applied Economics***, 31: 1093-1100.

Zietz, J. and Pemberton, D.K. (1990). The US Budget and Trade Deficits: a Simultaneous Equation Model, ***Southern Economic Journal***, 57: 23- 344.

The Twin Deficits in Jordan During the Period (1980-2010) (A Case Study)

Qasim M. Jdaitawi [1], Mohammad S. Tarawneh [2]*

ABSTRACT

This study aims to verify the existence of the phenomenon of Twin Deficits in the Jordanian economy, through determining the direction of the causal relationship between the state budget deficit and trade balance deficit during the period (1980-2010), Using cointegration methodology, Granger's causality test, and variance components analysis as well as the test of Impulse Response Function, the empirical findings of this study confirmed the existence of the Twin Deficits for the Jordanian economy during the study period. Using cointegration methodology, proved the existence of a causal relationship between them, and determined the directions of the relationships.

Keywords: Twin Deficits, Budget Deficit, Trade Account Deficit, Granger Causality, Variance Decomposition, and Co-integration.

[1] Department of Economics, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
✉ qjdaitawi@gmail.com
[2] Department of Economics, Mutah University, Al-Karar, Jordan.
✉ mohamadtarawneh2012@gmail.com
Received on 29/12/2013 and Accepted for Publication on 8/5/2014.